

# جثمان الشهيدة «دلال المغربي» لا يزال أسيرا لدى الاحتلال منذ عام 1978



اتفاقيات جنيف الأولى والثالثة والرابعة. تلك الاتفاقيات التي نصت في بعض موادها على حق الموتى في التكريم. وألزمت دولة الاحتلال بتسليم الجثث إلى ذويها، ومراعاة الطقوس الدينية اللازمة خلال عمليات الدفن، بل حماية مآدفن الموتى وتسهيل وصول ذويهم إلى قبورهم، واتخاذ الترتيبات العملية اللازمة لتنفيذ ذلك. يذكر بأنه في الحادي عشر من آذار عام 1978، قادت الشهيدة الفلسطينية «دلال المغربي» مجموعة من مقاتلي «حركة فتح» مكونة من أحد عشر فدائياً، ونفذت عملية فدائية نوعية تمثلت بعملية انزال بحرية على الساحل قرب تل أبيب وانتهت العملية بمقتل وجرح ثلاثين إسرائيلياً، ومنذ ذلك التاريخ وسلطات الاحتلال تحتجز جثمان الشهيدة «دلال المغربي» التي تعتبر واحدة من أشهر الفدائيات الفلسطينيات عبر تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة.

يدفنون فيها! وأوضح فروانة أن هذه سياسة قديمة جديدة، لجأت إليها دولة الاحتلال منذ اتمام احتلالها وسيطرتها على باقي الأراضي الفلسطينية عام 1967، وما تزال تحتجز نحو (250) من الجثامين لشهداء فلسطينيين استشهدوا في فترات متفاوتة وظروف مختلفة، بعضهم استشهدوا في سبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وبعضهم استشهدوا في العدوان الأخير على غزة صيف 2014، فيما هناك من استشهدوا خلال «انتفاضة القدس» التي اندلعت في أكتوبر 2015.. وقال فروانة في الذكرى الـ40 لعملية الساحل الفدائية واحتجاز سلطات الاحتلال لجثمان الشهيدة «دلال المغربي» قائدة العملية في مثل هذا اليوم 11 آذار عام 1978، أن احتجاز الجثامين ممارسة منافية لكل الأعراف والمواثيق والقوانين الدولية، لاسيما

**غزة - الحياة الجديدة -** قال رئيس وحدة الدراسات والتوثيق في هيئة شؤون الأسرى والمحررين عبد الناصر فروانة، إن احتجاز جثامين الشهداء واحدة من أكبر وابغض الجرائم الانسانية والدينية والقانونية والاخلاقية التي ترتكبها دولة الاحتلال. وأضاف ان دولة الاحتلال هي الوحيدة في العالم التي تمارس هذه الجريمة في اطار سياسة منهجة وعلنية، وفي الآونة الأخيرة اقربت قوانين تجيز استمرار احتجاز الجثامين، بهدف الانتقام منهم ومعاقتهم بعد موتهم، ولردع الأحياء من بعدهم، واهيانا لغرض الضغط والابتزاز وايداء عائلاتهم. وتابع فروانة ان سلطات الاحتلال تحتجز جثامين الشهداء لأيام وشهور، بل لسنوات وعقود في ما يُسمى بـ «مقابر الأرقام» او داخل ثلاجات الموتى. كما وتعاقب عائلاتهم وتمنعهم من الوصول إلى أضرحتهم أو حتى الاقتراب من المقابر التي

## الشهيد عون العرير قضي تحت التعذيب قبل 47 عاما في اليوم 18 لاعتقاله

في فجر الخميس 22 / 2 / 2018 بعد الإعتداء عليه بالضرب المبرح من قبل جنود الاحتلال واطلاق النار من مسافة صفر على أسفل بطنه. ودعا الوحيدى إلى توثيق الجرائم الإسرائيلية بما يضمن الخروج بوتأفق تدين الاحتلال الإسرائيلي وتلاحقه في المحاكم والمحافل الدولية.

أعضاء من جسد الشهيد. وذكر ممثل حركة فتح في لجنة الأسرى للقوى الوطنية والإسلامية نشأت الوحيدى أن الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة قدمت 213 شهيدا على طريق الحرية والكرامة وكان آخرهم الأسير ياسين عمر السرايدخ من محافظة أريحا الذي قضى نحبه شهيدا

انتشار كثيف لقوات الاحتلال مشيرا إلى أن جثمان الشهيد خضع لعملية تشريح في معهد أبو كبير الإسرائيلي ليعود بجرحين غائرين في الجسد وأحدهما من أسفل الذقن إلى أسفل البطن والآخر من يمين الصدر إلى يساره ما أثار في حينها قلق وحيرة أقربائه وشكوكا حول قيام الاحتلال بسرقة

أمراض وكان يمارس رياضة كمال الأجسام. وأوضح ياسر العرير أن جثمان والده الأسير الشهيد عون العرير دُفن في مئواه الأخير بمقبرة الشهداء في الشجاعة منتصف الليل وبحضور والد الشهيد والمختار عبد الرحيم حلس وعدد قليل جدا من أقربائه في ظل

المسلخ آنذاك. وأفاد بحسب نجله الوحيد ياسر وأقرباؤه أن الأسير الشهيد العرير كان قد اعتقل على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي في 22 / 2 / 1971 من منزله بحي الشجاعة في شرق غزة بعد عملية عسكرية هجمية طالت عددا كبيرا من أبناء الحي ولم يكن يعاني من أية

**غزة - الحياة الجديدة -** قبل سبعة وأربعين عاما اعتقلت قوات الاحتلال عون العرير من منزله بحي الشجاعة في شرق غزة، وخضع العرير لتحقيق قاس حتى لفظ أنفاسه الأخيرة شهيدا في اليوم الثامن عشر تحت التحقيق بتاريخ 10 آذار 1971 في سجن غزة المركزي الذي كان معروفا باسم

### تقرير الاستيطان الاسبوعي

## حكومة نتنياهو: إمعان في تهويد القدس والخليل وتقديم المنح للبور الاستيطانية

في القسم الخاضع لسيطرة الاحتلال المباشرة من مدينة الخليل. ففي تقرير جديد أصدره مكتب الأمم المتحدة لتسقيع الشؤون الإنسانية «أوتشا» إحدى هيئات الأمم المتحدة، عن تحويل المنطقة المعروفة بمدينة الخليل باسم «H2» إلى «مدينة أشباح» بعد أن كانت مكتظة ومزدهرة في السابق، وأن هناك مخاوف من سكانها البالغ عددهم 40 ألفا، من التهجير لصالح مئات المستوطنين الذين يقطنون في عدة بؤر استيطانية. وتطرق التقرير إلى حجم الأضرار المادية والإنسانية التي تكبدها الفلسطينيون في الجزء المحتل والمسيطر عليه من مدينة الخليل في المنطقة المصنفة «H2». ويؤكد التقرير أن السياسات والممارسات التي تنفذها سلطات الاحتلال بـ «حجج أمنية» أثرت على حياة الفلسطينيين حيث يتعرضون خلالها للمضايقة من قبل المستوطنين وللتفتيش على الحواجز العسكرية وأن تلك الإجراءات تعرقل وصول سيارات الإسعاف وعمال البلدية، بسبب متطلبات التنسيق التي تفرضها السلطات الإسرائيلية، وتراجعت الخدمات الأساسية بسبب إغلاق للمحال التجارية مما حولها الى مدينة اشباح.



(أ.ف.ب)

مختلفة. ومن بين المشاريع التي تستعمل عليها الجمعية مشروع سياحي ضخم باسم «أوميغا للترنلج الهوائي»، بالإضافة إلى مطعم بالقرب من الأسوار التاريخية للقدس المحتلة.

#### استثمارات مالية في البؤر الاستيطانية

على صعيد آخر أنفق المجلس الاستيطاني «ماتي بنيامين» مبلغا يقدر بنحو 6 ملايين و460 ألف شيقل، في مشاريع غير قانونية في البؤر الاستيطانية التابعة له، بين عامي 2013 - 2015، منها بناء حدائق وتطوير مبان متنقلة، إنشاء نوادي شباب ورصف تقاطع الطرق وشق طرق للبؤر الاستيطانية، حيث أقيمت معظم مشاريع البناء على أراضي مصادرة دون تراخيص بناء وبصورة «غير قانونية»، وقد تم استثمار جزء من هذه الأموال في البؤر الاستيطانية الكبرى، كتلك المجاورة لمستوطنة «عيلي»، وأن 10 مشاريع على الأقل من مجموع 24 مشروعاً للمجلس الاستيطاني، أقيمت في البؤر الاستيطانية العشوائية بصورة مخالفة للقانون الإسرائيلي. ومصدر الأموال التي أنفقها المجلس الاستيطاني لم تعتمد على التبرعات التي يقدمها المستوطنون، بل على منح من حكومة الاحتلال الإسرائيلي، قدرت بمئات الملايين من الشواقل، بالإضافة إلى المبالغ التي تقدمها الدولة للمجلس الاستيطاني تحت مسمى «منح أمنية»، كان آخرها تخصيص مبلغ 40 مليون شيقل في كانون الأول الماضي، بالإضافة إلى مبلغ 50 مليون شيقل حصل عليها المجلس الاستيطاني عن طريق وزارة الداخلية.

#### الخليل.. الهجمة الاستيطانية مستمرة

وتواصل سياسة التهويد والتطهير العرقي الصامت

«بوني يروشليم»، وهي مسجلة على اسم زوجته، وعنوانها منزلهم في مستوطنة «نوف تسبون» في جبل المكبر. وضمن أهداف الجمعية، التي يوقع غورفينكل على وثائقها وتقاريرها، وإقامة البناء الاستيطاني في القدس الشرقية، وإقامة مساحات عامة في «نوف تسبون». كما تتضمن «العمل مقابل هيئات السلطة، للتشدد على فرض القانون في القدس الشرقية، وخاصة حيال مخالفات البناء»، وكذلك «العمل» بموجب مبادئ الصهيونية الأساسية، في الحفاظ على الأراضي والثروات الطبيعية للدولة في القدس، ومنع سيطرة جهات أجنبية على هذه الموارد».

#### مؤتمر لدعم الاستيطان

وتزامنا مع انطلاق أعمال مؤتمر لجنة العلاقات الأميركية الإسرائيلية (أيباك) في واشنطن الاسبوع الماضي وسط تعارب غير مسبوقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بعد اعتراف الرئيس دونالد ترمب بالقدس عاصمة لإسرائيل في كانون الأول الماضي. عقدت وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية، بقيادة الوزير غلعاد أردان، في إطار مؤتمر «أيباك» في واشنطن، مؤتمرا لدعم المستوطنات، ودعت الوزارة في إطار الدعوة لهذا الحدث، إلى «احتضان يهودا والسامرة». وقالت إن الحدث المقصود هو تشدين معرض زراعي لمستوطنات غور الأردن في أحد النشاطات المركزية للعالم اليهودي، في مؤتمر أيباك بالتعاون مع مزارعي المستوطنين في غور الأردن كجزء من سياسة مهاجمة تنظيمات المقاطعة، والدفاع عن الذين يتضررون منها، من جهة أخرى. وكشفت جمعية «العاه» الاستيطانية عن 11 مشروعاً استيطانياً جديداً تم إقرارها عامي 2017 و2018. ستعمل على تنفيذها شركات

تم تعيين مسؤول جديد عن «ملف القدس الشرقية» في ما يسمى «الوصي العام» في وزارة القضاء، وهو حنانئيل غورفينكل، وهو ناشط في حزب «البيت اليهودي». ويدعو غورفينكل صراحة إلى تهويد القدس، كما سبق وأن دعا لطرده طلاب عرب يدرسون في «التخنيون» إلى قطاع غزة. وكان قد أقام جمعية تعمل على منع من أسماهم «جهات أجنبية من السيطرة على أملاك الدولة في القدس الشرقية»، ودعا بشكل صريح إلى مكافحة ما زعم أنه «احتلال عربي» للمدينة. وبقية غورنفيكل في مستوطنة يهودية وسط جبل المكبر، ويعتبر المسؤول المباشر عن سلسلة عمليات طرد عائلات فلسطينية، وتسليم بيوتها لجمعيات اليمين الاستيطانية. ويعتبر الوصي العام جهة فاعلة في وزارة القضاء في طرد عائلات فلسطينية من بيوتها لصالح المنظمات الاستيطانية، وذلك بحكم وظيفته كـ«مدير أملاك كانت بملكية يهودية حتى العام 1948»، علما أن غالبية الأملاك التي هجرت عام 1948 كانت فلسطينية، ولكن بموجب «قانون أملاك الغائبين الفلسطينيين» فإنهم لا يستطيعون استعادتها، في المقابل، فإن القانون الإسرائيلي يسمح لليهود باستعادة أملاك مدعاة لهم، وفي الغالب فإن ذلك يتم عن طريق جمعيات استيطانية، تعمل بالتنسيق مع «الوصي العام» لطرده الفلسطينيين من المكان. ويدعم «الوصي العام» مساعي جمعية «عطيريت كوهانيم» في سلوان والتي تسيطر على «وقف بنبنشتي»، بداعي أنه أقيم قبل 120 عاما، وهناك مساع لطرده نحو 60 عائلة فلسطينية من المكان، بهدف إقامة حي يهودي جديد في وسط القرية. وقد تم إخلاء بضعة عائلات من المكان. وبالتوازي مع عمله، فقد انتخب كعضو مركز في حزب «البيت اليهودي» وفي العام 2016 أقام جمعية

ذكر تقرير الاستيطان الاسبوعي الذي يصدر عن المكتب الوطني للدفاع عن الارض ومقاومة الاستيطان وتعدده مديحة الاعرج ان حكومة الاحتلال بزعامة بنيامين نتنياهو تمعن في سياسة التهويد في القدس والخليل وتواصل تقديم المزيد من المنح للبور الاستيطانية، بسن قوانين لتشريعها ولتشريع الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية.

#### سحب الإقامات من المقدسيين

ففي سياق سياسة التهويد والتطهير العرقي الصامت، أقر الكنيست الإسرائيلي الاسبوع الماضي بالقانون «الدخول لإسرائيل» وفق مقترح قدمته الحكومة وعضو الكنيست الليكودي أمير أوجنا، يسمح لوزير داخلية الاحتلال الإسرائيلي ويخوله صلاحيات سحب أو إلغاء مكانة «مقيم دائم» بجهة ما يسمى خيانة الولاء. ويستهدف التعديل بشكل خاص المواطنين الفلسطينيين في القدس المحتلة الذين لا يحملون الجنسية الإسرائيلية، بل يمنحهم الاحتلال مكانة مقيم دائم، وفلسطينيين من الضفة ممن تزوجوا من فلسطينيات من الداخل يعيشون داخل الخط الأخضر دون أن يحصلوا على جنسية إسرائيلية. وقد جاء التعديل لتوفير سند قانوني صريح يجيز عملية سحب الإقامة الدائمة من المقدسيين وفق الشروط المذكورة، وهي «خيانة الولاء لدولة إسرائيل». وينص التعديل الذي تمت المصادقة عليه على أن هذا الإجراء يكون بموافقة وزير العدل بعد التشاور مع لجنة استشارية شكلها وزير الداخلية، مع إعطاء إمكانية اعتراض فقط أمام المحاكم الإدارية.

وقد جاء هذا التعديل أثر قرار من المحكمة الإسرائيلية العليا في التماس بشأن سحب الإقامة من أربعة فلسطينيين من سكان القدس المحتلة جاء فيه أنه إذا رغ وزير الداخلية بسحب مكانة الإقامة الدائمة من فلسطينيين من شرقي القدس بجهة «خرق الولاء لدولة إسرائيل»، فينبغي أن يتوفر نص صريح يؤيد ذلك في القانون، وبالتالي ردت المحكمة وألغت قرار سحب الإقامة الدائمة من سكان القدس. ويأتي القانون ضمن سياسة التصفيق المتزايدة ضد المقدسيين في القدس المحتلة وتحميلهم (بحسب قانون الاحتلال الإسرائيلي، استنادا إلى القرار الإسرائيلي المناقض للقانون الدولي بضم القدس المحتلة وإخضاعها للسيادة الإسرائيلية) واجب الولاء لدولة الاحتلال.

#### 4 مخططات استيطانية في حي الشبخ جراح

وفي إطار سياسة الاحتلال الإسرائيلي القائمة على تهجير الفلسطينيين كشفت حركة «السلام الآن» الاسرائيلية عن أن «اللجنة اللوائية الإسرائيلية «ناقشت مؤخرا» 4 مخططات استيطانية في حي الشبخ جراح، يتضمن بعضها إخلاء بعض سكان الحي، وبحسب المنظمة فإن اثنين من المخططات تشمل هدم منازل 5 عائلات فلسطينية، وبناء 3 وحدات استيطانية، فيما يشمل مخطط آخر بناء 10 وحدات استيطانية، وهدم منازل 4 عائلات فلسطينية.

مستوطن متطرف مسؤول عن ملف القدس الشرقية في وزارة القضاء الإسرائيلية وفي سياق متصل وبالتعاون بين وزارة قضاء الاحتلال وبين المنظمات والجمعيات الاستيطانية،